الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-22

الشروق

سلطة الانتخابات تغلق كافة المداخل والمخارج أمام المبذّرين

لا صب لدعم الدولة للمترشّحين إلا بشروط!

أسماء بهلولي

أغلقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافة المداخل والمخارج أمام إمكانية تبذير أموال الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، والتي أثارت الكثير من الجدل خاصة بعد منح 300 ألف دينار للمترشحين الأحرار الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، ستصب بمجرد إعداد الأمين المالي لحساب الحملة والتي تتضمن تبرير كافة النفقات.

وأقرت مصالح شرفي أزيد من 10 إجراءات للظفر بهبات الدولة، تتضمن إلزامية تعيين الأمين المالي للحملة بالنسبة للقوائم الحرة، وتعيين أمين مالي منفصل عن شخص المترشحين بالنسبة للأحزاب، إضافة إلى إلزامية تبرير كافة الفواتير عبر صكوك مالية بنكية أو وصل اقتناء أو تأجير، ناهيك عن ضرورة إيداع تقرير الحساب النهائي أمام لجنة تمويل الحملة في أجل أقصاه شهرين من تاريخ إعلان النتائج، سواء في حالة تم انتخابه أو العكس، وحسب نص المذكرة التوجيهية التي بعثت بها مصالح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والتي اطلعت عليها "الشروق" تحت عنوان "تحديد صلاحيات المترشح الموكل من قبل الأحزاب أو القوائم الحرة وعلاقته بالأمين المالي للحملة الانتخابية" فإنه وفقا لنص أحكام المادة 108 من القانون العضوي للانتخابات فإن الأمين المالي للحملة الانتخابية الذي يعينه المترشح الموكل من طرف الحزب أو من طرف مترشحي القائمة الحرة هو الذي يقوم بإعداد حساب الحملة الذي يتضمن جميع الإيرادات مهما كانت طبيعتها ومصدرها وجميع النفقات المنجزة والمرتبطة بالحملة الانتخابية.

ووفقا للمادة 96-2 من نص القانون، فإن تعيين الأمين المالي للحملة يكون إلزاميا في الحالات التي يشمل فيها تمويل الحملة الانتخابية هبات أو مساعدات الدولة، وفي حالة ما إذا انحصرت مصادر التمويل في المساهمات الشخصية والمساهمات الحزبية، فإن لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية توصي بتعيين أمين مالي منفصل عن شخص المترشحين، هذا وفي جميع الحالات ومهما يكن فإن إعداد حساب الحملة ومسكه يقع على مسؤولية المترشح الموكل – حسب المذكرة – لأنه في النهاية هو مطالب بالتوقيع على حساب الحملة الانتخابية.

وحسب المذكرة، فإن الأمين العام المعين هو من يقوم بتحصيل أموال الحملة الانتخابية وتسديد النفقات المرتبطة بها وذلك بعد فتح حساب بنكي وحيد باسمه يفيد جميع العمليات المالية، حيث يتم إعداد حساب الحملة الانتخابية وفقا لسجل يومي يمسكه ويحتفظ به الأمين المالي للحملة شخصيا طوال فترة الحملة الانتخابية بالنسبة للحالات المنصوص عليها في المادة 96-2 وتحت مسؤولية المترشح الموكل.

ويتضمن حساب الحملة وملحقاته الايردات اليومية التي يتم تحصيلها على غرار تحديد تاريخ الدفع وطريقة الدفع ومصدر الإيرادات إضافة إلى طبيعتها والنفقات اليومية المدفوعة مدعمة بالفواتير والمراجع الخاصة بوسائل الدفع، مع تحديد المستفيد من الدفع والمبلغ المدفوع، وطبيعة النفقة حسب مدونة نفقات الحملة الانتخابية.

وفيما يتعلق بمدونة الإيردات والنفقات المرتبطة بالحملة الانتخابية، فإن لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية تلحق بهذه المذكرة مدونة الإيرادات والنفقات المرتبطة بالحملة الانتخابية، حيث يتم تبرير المحاسبة المعدة بـ: "جداول تسليم الصكوك أو السيولة للبنك، وثائق استلام الهبات"، فيما يخص جميع الهبات من قبل الأمين المالي، وثائق إثبات مساعدات الدولة"، إضافة الى كشف الحساب البنكي وجدول المقاربة بين الرصيد لدى البنك والرصيد البنكي المقيد في حساب الحملة الانتخابية.

في سياق آخر منعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المترشحين من استعمال مكبرات الصوت خلال الحملة الانتخابية قرب المستشفيات والمؤسسات التعليمية.

كما منعت السلطة في تعليمة لها موجهة لمنسقيها الولائيين على المترشحين استعمال دور العبادة، المؤسسات التعليمية والتكوينية والإدارات العمومية في الدعاية الانتخابية.

ووضعت الهيئة جملة من الشروط لمتابعة سير الحملة الانتخابية وتنظيمها عبر مختلف الولايات ومنها: توزيع قاعات الاجتماعات والهياكل المعتمدة على المترشحين بالقرعة لاحتضان التجمعات من قبل المنسق الولائي.

ويقدم منظم الاجتماع هويته الشخصية، عنوانه، أرقام بطاقة هويته، الهدف من الاجتماع، عدد الأشخاص المنتظر حضورهم، مكان وتاريخ الاجتماع ومدته.

وتعقد التجمعات في المنشآت المعتمدة العمومية وتكون محل حراسة أمنية مناسبة على أن تختتم الاجتماعات العمومية على الساعة 19 مساء ويمكن تقديم الوقت وتأخيره من قبل منسق المندوبية الولائي.

كما يتعين على المترشحين ضمن الأحزاب أو القوائم الحرة تقديم طلب الترخيص للاجتماع للوالي يوما من قبل، ويجب على منظمي التجمعات الاحترام الصارم للبروتوكول الصحي للوقاية من فيروس كورونا.

الحياة
ELHAYATONLINE

تسخير الضبطية القضائية للتحريات

هيئة شرفي تباشر التحقيق في مصادر تمويل الحملة الانتخابية

أكّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أنّ هيئته شرعت في التحقيقات القضائية في مصادر تمويل الحملة الانتخابية.

سلمى ساسي

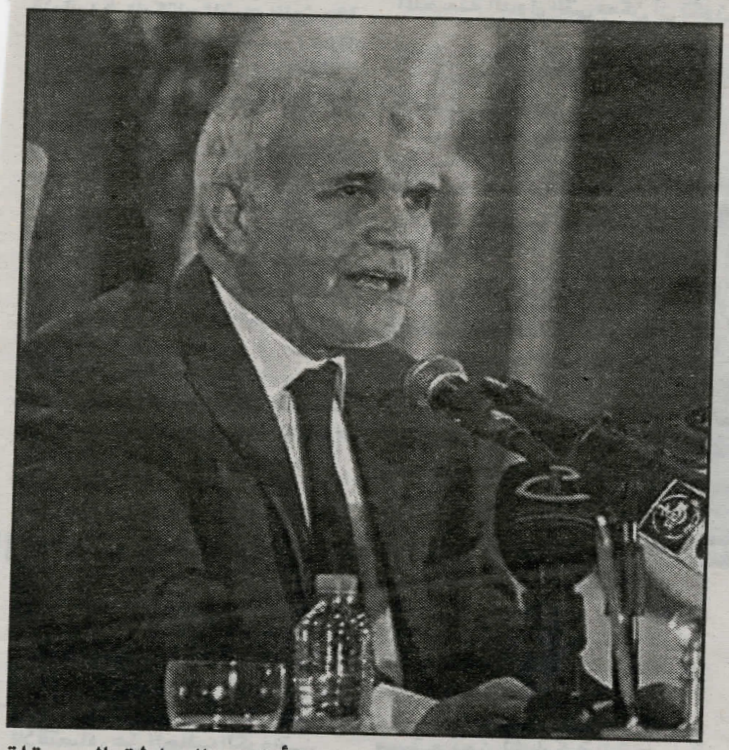

» وأوضح شرفي أنّ القانون العضوي للانتخابات، وضع حدا نهائيا للشكارة في الحملة الانتخابية، من خلال المواد المتعلقة بمصادر التمويل.

وقال شرفي إنه تم استحداث لجنة مستقلة لدى السلطة المستقلة، مكونة من ممثلين عن المحكمة العليا ومجلس الدولة ومجلس المحاسبة والهيئة الدستورية العليا لمكافحة الفساد، لإجراء تحقيقات قضائية حول مصادر التمويل.

وأوضح المسؤول الأول عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أنّ هيئته ستقوم بإنشاء اللجنة الخاصة بمراقبة الحملات الانتخابية التي ينتظر أن يتم إنشاؤها على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ستمنح صلاحيات واسعة من أجل الإشراف على عملية مراقبة مصادر تمويل الحملات الانتخابية.

وأشاد شرفي بما جاء في مسودة قانون الانتخابات، بخصوص منع مساهمة الشركات الاقتصادية في تمويل الحملات الانتخابية بأغلفة مالية كبيرة، والسماح بذلك للأشخاص الطبيعيين مع تسقيف مساهماتهم المالية، مؤكدا أنّ الأمر سيضع حدا نهائيا لكل التجاوزات التي عرفتها الاستحقاقات الانتخابية.

وقال شرفي إنّ اللجنة يمكنها إسقاط عهدة النائب الفائز، إذا سجلت تجاوزات في مصدر تمويله لحملته الانتخابية أو تجاوزات أخرى خطيرة، مؤكدا أنّ مصدر التمويل يجب أن يكون معروفا وأن كل مترشح يجب أن يقدم مبررات الصرف والمصدر، وأنّ الذي يعجز عن تقديمه يعتبر مُقصّرا ويمكن أن يتعرّض لإجراءات قانونية أو إلى التحقيق.

وأضاف أنّ لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية تقوم بمراقبة بعدية، وأنّ المترشحين يجب أن يصرفوا عن طريق الشيك لأي مبلغ يفوق 1000 دج.

للإشارة، إنّ القانون العضوي للانتخابات خصص مواد اعن كيفية ومراقبة تمويل الحملة الانتخابية والاستفتائية، حيث تنشأ لدى السلطة المستقلة للانتخابات لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملات الانتخابية والاستفتائية، تتكون من قاض واحد تعيّنه المحكمة العليا قاض يعيّنه مجلس الدولة وقاض يعيّنه مجلس المحاسبة، وممثل عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد وممثل عن وزارة المالية حسب ما تشير إليه المادة 113 من القانون ذاته، في حين يتم إيداع حساب الحملة لدى لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملة في أجل شهرين ابتداءً من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية، وفي حال انقضاء الآجال لا يمكن للمترشح أو قائمة المترشحين الاستفادة من تعويض نفقاتهم الانتخابية.◆

المترشحون يؤكدون في اليوم الأول والثاني للحملة على المشاركة القوية في التصويت

الانتخاب تحصين للوحدة الوطنية ومحاربة لخطاب التيئيس

فاطمة شمنتل

انطلقت الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان في الجزائر أول أمس الخميس وسط جوّ مميز إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي تحكمه عديد الأحداث التي تفرض رهانات على الدولة و الشعب ، أولها ضرورة إنجاح مسار البناء المؤسساتي ، رغم محاولات بعض من مثيري الفوضى و محاولي زرع الفتنة التنغيص على الحدث الوطني السياسي الهام ..

و هو الأمر الذي تنبهت إليه السلطات العليا في البلاد و صدحت بموقفها تجاهه ، كما جاء الأربعاء على لسان رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة و الذي أكد على ضرورة «التحلي بيقظة شديدة وحس وطني رفيع ، مع السهر على الحفاظ على الوحدة الوطنية «، خاصة في ظل «ما تفرضه الأحداث الجارية من تداعيات على الصعيدين الإقليمي والدولي». و هي الأحداث المتسارعة التي تستوجب يقظة شديدة، وحسا وطنيا رفيعا، علاوة على السهر للحفاظ على الوحدة الوطنية، الترابية والشعبية، التي يتعين علينا جميعا أن نتشبث بها بقوة، ونفيها حقها ونحييها في النفوس والعقول، ونستميت في الدفاع عنها « كما أكد الفريق السعيد شنقريحة .

من جهتها نفت وزارة الداخلية الخميس الإخبار المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي حول استلام مصالحها طلب رخصة لتنظيم مسيرة أمس الجمعة ، و اعتبرت هذا الخبر مندرجا تحت طائلة حملة مغرضة ذات أهداف مبيتة .

وبالموازاة مع ذلك ، ذكرت مصالح وزارة الداخلية بسريان محتوى ومضمون بيانها المؤرخ في 09 ماي 2021، الرامي إلى ضرورة التقيد بأحكام القانون 89-28 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم، المتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية. و تأتي توضيحات وزارة الداخلية و الحملة الانتخابية تشقّ سيرها نحو ما بقي لها من أيام دعائية للوصول إلى موعد الاستفتاء و إنجاح اختيار الشعب الجزائري ، الذي تحمي الدولة حقّه في الاختيار و واجبه في تأدية الأمانة ، رغم المحاولات المنتشرة هنا و هناك من أجل تفويت الفرصة على الشعب في قول كلمته و التعبير عن موقفه ، بعد سلسلة الإصلاحات التي تبنّتها الدولة نزولا عند مطلب التغيير و البناء الصحيح لدولة المؤسسات ، المفضي إلى ديمقراطية حقيقية ، يتقاسم فيها الشعب صناعة و اتخاذ القرار مع السلطة الحاكمة ، و عليه فالتغيير لا يأتي بالتنظير بل في ممارسة الحق و تأدية الواجب من أجل تحصين الوحدة الوطنية. إن الاستحقاق المقبل و ان كان بعض يعتبره مجرد حدث وطني يتكرر بعيد انتهاء كل عهدة تشريعية فالحقيقة أنّ انتخابات 12 جوان المقبل ، لحظة فارقة في تاريخ البلاد و مسار البناء باعتبار القانون الانتخابي الذي جاء مكملا و شارحا للإصلاح الدستوري يحمل في طياته الإرادة الحقيقة للتغيير و إحداث القطيعة مع أساليب ماضية بالية صادرت الإرادة الشعبية و عتّمت على اختيار الجزائريين ، الذين طالما وجدوا في البرلمان « منتخبين » لا يدافعون عن مصالحهم و لا يرفعون مطالبهم بل ينغمسون في دوائر المصالح الشخصية الضيقة و يذوبون في عالم المال و الأعمال ، ليخرج الشعب بعد عهدة برلمانية خالي الوفاض و هكذا دواليك . هذا وقد أكد غالبية رؤساء الأحزاب خلال اليوم الأول والثاني من الحملة على دعوة المواطنين الى المشاركة القوية في الانتخابات التشريعية باعتبارها دعما للوحدة، وتفويتا لخطابات التيئيس التي ينعق بها خطباء المنابر المتشائمة الذين لا يريدون الخير للجزائر ولشعبها.

شرفي : ملف تمويل المترشحين الشباب سيدرس في ظرف 48 ساعة

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن الوزير الأول أمضى على قرار تمويل "التكفل المالي" للمترشحين الأحرار من الشباب. وأوضح محمد شرفي، أن المترشحين الشباب يمكنهم التقدم بطلب الحصول على التمويل لدى منسق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على مستوى الولاية. ويتم تقديم الطلب عبر ملف يثبت ترشحهم لتشريعيات 12 جوان. وأضاف شرفي للتلفزيون العمومي، أن إجراءات الحصول على تمويل تم تبسيطها وأن الرد على المترشحين يكون في ظرف 48 ساعة.

الشعب

الحملة الانتخابية تدخل يومها الثّ

1483 قائمة حزبية وحرّة تخوض غمار التّشريعيات

تدخل الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان يومها الثالث، السبت، وشرع ممثلو الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، الخميس، في خوض غمار الحملة الانتخابية التي تستمر على مدار ثلاثة أسابيع في سياق الترتيبات القانونية الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العمل السياسي.

تدخل منافسات التشريعيات 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة لمترشحين أحرار، على أن تنتهي مجريات هذه الحملة الانتخابية 3 أيام قبل موعد العملية الانتخابية، حسب قانون الانتخابات.

وسيتم تنشيط الحملة في ظل أحكام القانون المتعلق بالوقاية من الفساد وقانون العقوبات، ومن شأن هذا الاطار القانوني «ضمان حماية الاقتراع من الأعمال المسيئة الرامية إلى تعطيل سيره العادي وممارسة المواطنين لحقهم الانتخابي بكل حرية». كما تأتي هذه الحملة في خضم تحديد كيفيات تكفّل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الذين تقل أعمارهم عن الأربعين سنة، وذلك «في إطار تشجيع الترشيحات المستقلة للشباب للمساهمة في الحياة السياسية، حيث تتكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الخاصة بالمصاريف» المتعلقة بـ «طبع الوثائق والنشر والإشهار وإيجار القاعات والنقل»، حسب المرسوم التنفيذي رقم 21-190 المؤرخ في 5 ماي 2021.

وفي إطار الترتيبات الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري هذه الحملة تحت مجهر لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية للانتخابات. ومن الأحكام القانونية الجديدة، حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمّنه الدستور الذي شدد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز.

وكانت سلطة الوطنية الانتخابات لجأت منذ ايام الى منح أرقام تعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للتشريعيات المقبلة، في سياق «معالجة تنظيم القوائم بشكل يتم فيه احترام مبدأ التساوي بين كل المترشحين»، على أن يبقى العمل جاريا بالرقم المتحصل عليه في جميع مراحل العملية الانتخابية بدءا من الحملة وصولا إلى يوم الاقتراع.

وشملت القرعة توزيع الرقم التعريفي لـ 28 حزبا سياسيا يتقدمون للاستحقاق داخل وخارج الوطن، إضافة إلى توزيع الأرقام التعريفية الخاصة بأزيد من 800 قائمة انتخابية مستقلة عبر 58 ولاية.

وتحسّبا للموعد وقّع ممثلو الاحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للانتخابات، الثلاثاء، على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية الذي يضم مبادئ توجيهية تشكل إطارا للسلوك الأخلاقي المنتظر من الفاعلين والأشخاص المشاركين في العمل الانتخابي. ويعد الميثاق بمثابة «قواعد أخلاقية ينبغي أن تحكم العمل السياسي»، مثمّنا «روح المسؤولية التي تحلى بها المترشحون بإمضائهم عليه».

ويخوض غمار التشريعيات المقبلة 1483 قائمة (646 قائمة تمثل 28 حزبا سياسيا و837 قائمة مستقلة). وبلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 من بينها 1273 تمثل الأحزاب السياسية.

وكان رئيس سلطة الانتخابات وجه نداء للطبقة السياسية من أجل التحلي والتمسك بقواعد المنافسة النزيهة والشريفة والديمقراطية، حتى يكون «الانفراج الحقيقي بالجزائر ويجسد ذلك في صورة البرلمان الجديد». ويذكر أنّه تمّ إعداد هيكل طبي لمتابعة احترام البروتوكول الصحي طيلة الحملة الانتخابية أطلق عليه اسم «كوفيد مناجير»، على مستوى جميع التنسيقيات الـ 58، وذلك تطبيقا للإجراءات الاحترازية المتخذة في سياق مكافحة فيروس كورونا.

سلطة الإنتخابات بوهران:

تحذير من خطاب الكراهية

قال الدكتور عيسى طيبي، مشرف على مقياس الإعلام والاتصال بالمندوبية الولائية للانتخابات بوهران، إنّ «تحقيق المناصفة والمساواة بين الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المقبولة للتشريعيات يحدث لأول مرة».

براهمية مسعودة

أكّد طيبي في تصريح لـ «الشعب»، أنّ عدد القوائم التي تم قبول ملفات ترشحها بوهران، بلغ 37 مترشحا، منهم 20 ينتمون للأحزاب و17 قائمة مستقلة، قائلا إنّ «هذه الأرقام تعكس بوضوح مبدأ المناصفة والمساواة بين الأحزاب والأحرار في الحقل السياسي».

وبخصوص حوصلة مرحلة الترشحات، أجاب طيبي بأنّ مرحلة سحب الملفات أظهرت اهتماما كبيرا، خاصة من طرف الأحرار؛ حيث بلغ عدد القوائم الحرة التي سحبت الإستمارات 141 مترشح، يمثل كل شخص 20 مترشحا، مقابل 36 تشكيلة حزبية».

واستنادا إلى نفس التوضيحات، فقد بلغ عدد المترشحين الذين وضعوا ملفات الترشح بنفس الولاية 29 قائمة حزبية، و17 قائمة حرة، وذلك بمجموع 47 مترشحا، تم رفض منها 9 قوائم تابعة لأحزاب سياسية، وقائمة حرة واحدة، من بينهم 8 تشكيلات حزبية، لم يبلغوا النصاب بخصوص العدد الإجمالي للاستمارات المطلوبة على المستوى الوطني، والمقدرة بـ 15 ألف استمارة، فيما تم رفض البقية، بسبب مشكل قانوني.

ودعت المندوبية الولائية للانتخابات بوهران، المترشحين للتشريعيات، للابتعاد عن خطاب الكراهية، وكل مفردات السب والشتم والقذف في السياق الانتخابي.

وأوضح المكلف بالإعلام، أنّ كل أشكال الخطاب التي تشكل تحريضا على الكراهية والعنف والعداوة والتمييز، تؤدي بأصحابها إلى متابعات قانونية، وذلك تنفيذا للقانون رقم 05/20 الموافق لـ 28 أفريل 2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها.

الموعد اليومي
EL MAOUID
يومية وطنية إخبارية شاملة

لتفادي استعمال وسائل الدولة في شراء الذمم

وزارة الداخلية تمنع المنتخبين المحليين المترشحين من مزاولة عملهم طيلة عمر الحملة

قررت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعليق عمل رؤساء البلديات والمنتخبين المحليين، طيلة عمر الحملة الانتخابية التي انطلقت الخميس الفارط، مع ضرورة التنازل عن كافة الوسائل التي منحت لهم لمزاولة نشاطهم المحلي، بما في ذلك السيارات، وذلك تفاديا لاستعمال إمكانيات الدولة في الحملة الانتخابية.

وحسب قرار وزارة الداخلية التي سيشرف ولاة الجمهورية على تنفيذه بداية من يوم الخميس، منع الأمياز وإطارات الجماعات المحلية المعنيون بالترشح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان من دخول مكاتبهم خلال فترة الحملة الانتخابية التي ستنتهي يوم 18 جوان، حيث أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قرارا يقضي بمنع رؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية وجميع المنتخبين المترشحين لخوض الانتخابات التشريعية القادمة، من الالتحاق بمكاتبهم والتنازل عن كافة الوسائل الممنوحة لهم لمزاولة نشاطهم وذلك من أجل تفادي استغلال هؤلاء مناصبهم في الحملة الانتخابية.

ويمنع القرار بذلك عليهم الالتحاق بمقرات عملهم مهما كانت الأسباب، إضافة إلى منعهم من توقيع أية وثيقة أو إصدار أي قرارات مهما كانت أهميتها، إضافة إلى ضرورة التنازل عن كل وسائل الدولة، من بينها سيارات الخدمة التي وضعت تحت تصرفهم من طرف مصالح الولاية أو الدائرة. كما سيتم تجريد المترشحين للانتخابات القادمة من كل المسؤوليات إلى غاية الإعلان عن نتائج الانتخابات، وذلك بعد دخولهم في عطلة استثنائية بناء على تعليمات الوزير الأول عبد العزيز جراد، بمجرد تسليمهم وصل يثبت ترشحهم والقائمة المترشحين فيها كما سيشرف الولاة شخصيا على متابعة مدى تطبيق الأمياز والمنتخبين للتعليمات.

قرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جاء لضمان الحيادية التامة للإدارة في الانتخابات التشريعية، ومنع أي محاولات لاستغلال الوسائل العمومية، قبل وأثناء انطلاق الحملة الانتخابية، والقضاء نهائيا على جميع أشكال وتصرفات المنتخبين الذين يستغلون مناصبهم للمساومة والضغط على المنتخبين أو شراء أصواتهم بإمكانيات الدولة، كما ساد في انتخابات نظمت قبل حراك 19 فيفري 2019.

دريس م.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

COUP D'ENVOI, AVANT-HIER, DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE POUR LES LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Les candidats tâtent le terrain

MALGRÉ l'absence d'affiches sur beaucoup de panneaux électoraux, il semble y avoir une certaine effervescence autour de ce rendez-vous ô combien capital pour l'avenir de l'Algérie.

■ WALID AÏT SAÏD

C'est parti ! Pendant les trois prochaines semaines, des milliers de candidats tenteront de convaincre les électeurs de les élire comme représentants. Le coup de starter de la campagne électorale pour les élections législatives a débuté sur les chapeaux de roue. Meetings populaires, rencontres directes avec les citoyens ou échanges sur les réseaux sociaux, étaient au rendez-vous de cette première journée. À l'image du parti Jil Jadid qui a déployé les gros moyens pour conquérir la capitale. Le président de cette formation politique a accompagné ses jeunes loups dans une sortie de terrain dans les quartiers défavorisés de l'une des communes les plus riches d'Algérie, à savoir Rouiba. Ils se sont rendus à Souachette et Haouche Rouiba, où ils ont partagé de longues discussions avec les habitants. Soufiane Djilali a créé l'événement à l'instar du célèbre journaliste et présentateur TV, le jeune Younès Sabeur Chérif, qui fait partie de la liste algéroise de Jil Jadid. Celui-ci a fait part de son désarroi devant les problèmes sociaux que lui ont exposés les citoyens rencontrés, notamment les jeunes qui arrivent à s'identifier aux candidats. « On a été surpris par la volonté et l'espoir de ces jeunes qui souffrent de chômage et manque d'activité pour qu'ils puissent s'épanouir », a-t-il soutenu mettant en avant le bon accueil qui leur a été réservé. Jil Jadid devra, néanmoins, faire face à une grande concurrence durant cette joute électorale qui n'a jamais été aussi indécise. En plus, des partis classiques à l'image du FLN et du RND, qui ont mis de nouveaux visages dans leurs listes, les candidats indépendants croient dur comme fer à leurs chances. On cite, la liste « Rouad » qui (l'élite, Ndlr) a fait les choses en grand. Composée de juges, avocats, médecins et chefs d'entreprise, ils ont animé un grandiose meeting au niveau de la mythique salle de cinéma, l'Afrique à Alger-Centre. C'était l'occasion de présenter les postulants à la députation pour les habitants du Grand-Alger, à leur tête le jeune Mohamed Tarek Bersali. Hier, ils ont carrément pris d'assaut la salle omnisports du Puits des zouaves à Bouzaréah. C'était l'occasion pour eux de présenter les grandes lignes de leur programme qui s'appuie essentiellement sur la numérisation de tous les secteurs, notamment les services publics. Une Algérie « 2.0 » qui semble être l'une des grandes questions sur lesquelles se joueront les législatives du 12 juin prochain. Puisque plusieurs autres candidats ont « brandi » cette carte sur laquelle devra se construire l'Algérie de demain. D'ailleurs, certains d'entre eux ont choisi de débuter leur campagne en mode virtuel. Avant même le début de la campagne électorale, ils ont pris d'assaut les réseaux sociaux où ils ont présenté leurs parcours et leur programme à travers des vidéos très ludiques. D'autres candidats ont, eux, choisi, des meetings virtuels en organisant des « live » sur leurs pages Facebook officielles. À cette occasion, ils ont répondu aux questions des électeurs. Une méthode innovante qui semble avoir rencontré un certain succès. Puisque cela a permis d'attirer des centaines de personnes et d'échanger directement avec eux, même si dans certains cas ils ont reçu de fortes critiques. Néanmoins, cela a fait plaisir à la majorité de ceux qui ont suivi ces rencontres en ligne du fait qu'ils ont pu poser les questions qu'ils voulaient, sans ambages ! Toutefois, tenter de trop faire du « buzz » ? a tué le… « buzz » ! À trop faire, certains candidats sont vite devenus la risée des réseaux sociaux. Comme celui, dont la vidéo est devenue virale, où il tente d'utiliser la cause palestinienne pour s'attirer la sympathie des électeurs. La tête entourée d'un « keffieh », il s'excuse de parler des législatives « alors que nos frères palestiniens sont en guerre ». Toutefois, il n'oublie pas d'appeler quand même les électeurs à voter pour lui ! On a aussi eu droit aux habituelles « affiches» électorales qui sortent de nulle part. Comme celle de ce candidat indépendant qui tient à la main un olivier en référence au nom de sa liste. Cette affiche a été partagée des centaines de fois avant d'être tournée en dérision. Malgré cela et l'absence d'affiches sur beaucoup de panneaux électoraux, il semble y avoir une certaine effervescence autour de ce rendez-vous ô combien capital pour l'avenir de l'Algérie. Les nouveaux visages et la fougue de certains jeunes y sont pour beaucoup. La future Assemblée populaire nationale se dessine aujourd'hui…

W.A.S.

Premiers contacts timides

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

L'ÉDITO

Intégrité et transparence

A 20 jours du scrutin, la locomotive est bien partie pour révéler le visage d'une Algérie meilleure. Inexorablement, la marche en avant signera la déroute d'une minorité accrochée aux privilèges de la transition. Tout comme la consolidation du front interne, favorisée par une participation des formations politiques et de la société civile, sonnera le glas de la violence extrémiste prônée par une formation prétendument démocratique en alliance contre-nature avec les responsables de la tragédie de la décennie de feu et de sang et du mouvement séparatiste décrétés, à juste titre, organisations terroristes. Dans l'Algérie nouvelle, la ligne de démarcation imprime forcément la bataille de la légitimité et de la représentativité en dépassement de la crise de la classe politique tétanisée par le règne de l'autoritarisme et de la corruption. La campagne électorale se caractérise par la tendance inédite de l'emprise des indépendants et du choix des partis politiques optant pour la carte de la société civile au détriment du vivier partisan traditionnel. Cette évolution majeure est le socle d'un changement qui appelle nécessairement à la refondation du paysage politique. Dans la compétition loyale et concurrentielle, les signes du renouveau se déclinent dans l'enracinement de la nouvelle culture démocratique, fondée sur le dialogue et un comportement hautement responsable codifié par la charte de l'éthique signée par les candidats indépendants et les représentants des partis politiques en lice. Il s'agit, a souligné le président de l'Autorité nationale indépendante des élections, Mohamed Charfi, d'un «indice positif» qui reflète le niveau de maturation indéniable. Au cœur du changement, la lutte contre la corruption constitue la matrice du renouveau. L'argent sale n'a pas de place dans l'Algérie nouvelle acquise aux élections intègres et transparentes. Les sources de financement sont passées à la loupe. Les partis sont tenus, désormais, de puiser dans leurs fonds propres régis par un trésorier comptable du tracé des recettes et des dépenses et du respect des dispositions réglementaires en matière de plafonnement des dons strictement interdits pour toute provenance d'un pays étranger. Le temps de la rente est bien fini.

■ Horizons

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

E S

DÉROULEMENT DU SCRUTIN
L'ANIE PRÉVOIT UNE SIMULATION PROCHAINEMENT

Une simulation sur les différentes étapes du déroulement du scrutin sera organisée «incessamment», afin d'expliquer aux électeurs et aux candidats pour les législatives du 12 juin prochain, les modalités du vote et d'éviter ainsi toute confusion ou problème le jour du scrutin, a déclaré, mercredi à l'APS, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi. «Cette simulation, une nouveauté introduite à l'occasion de ces élections, permettra aux électeurs, mais également aux candidats et encadreurs de l'opération de vote, de s'imprégner du cheminement réglementaire et des étapes à suivre durant le scrutin», a indiqué Charfi. Le but de cette simulation, «sensibiliser les électeurs à l'acte de vote et, mieux, les informer sur le déroulement de l'opération de vote, depuis le début jusqu'à la fin de l'opération, de sorte à maîtriser la succession d'étapes nécessaires aux choix des candidats et garantir la crédibilité de l'opération», a-t-il ajouté. Interrogé sur d'éventuelles difficultés qui pourraient surgir durant le scrutin, en raison, notamment, du nombre élevé de listes en compétition, le président de l'ANIE a tenu à rassurer quant à la «bonne maîtrise» de l'opération, affirmant que «toutes les dispositions ont été prises pour faciliter l'opération de vote et le respect des règles en vigueur».

Mohamed Charfi a rappelé, dans ce contexte, que les électeurs sont dans l'obligation de prendre «toutes les listes» en compétition, avant de rentrer dans l'isoloir, et le responsable du bureau ou centre de vote interviendra, chaque fois, que ce type de comportement est constaté, soulignant que le dispositif mis en place va permettre d'éviter de tels comportement et les encadreurs des centres et bureaux de vote «veilleront à l'application stricte» de ces dispositions.

Le président de l'ANIE a indiqué que le dispositif de numérotation et d'identification, au moyen de symboles, appliqué, à l'occasion de ce scrutin, «va faciliter non seulement le choix des listes, mais également l'opération de dépouillement».

CAMPAGNE ÉLECTORALE

Entame timide, enjeux cruciaux

C'est donc parti pour la rituelle campagne électorale des législatives anticipées devant aboutir, au soir du 12 juin prochain, à une nouvelle Assemblée populaire nationale où il est d'ores et déjà certain que les traditionnels partis démocrates ne siégeront pas. Un boycott collectif de ces partis qui ouvre toutes grandes les portes du Parlement aux classiques partis nationalistes et islamistes qui ont massivement mobilisé tout ce qu'ils comptent comme entités politiques, des plus grands partis aux plus modestes, pour figurer dans la nouvelle carte politique qui se dessinera forcément au lendemain du 12 juin. Des partis qui, toutefois, devront vraiment mouiller le maillot pour ne pas se faire submerger par la vague des candidats indépendants massivement présents dans la course à la députation. Ce «duel» partis-indépendants sera d'ailleurs l'un des plus importants enjeux de cette élection dont la campagne est engagée timidement pour le moment. Timidement mais assurément autrement moins tendue que les précédentes, celle référendaire du 1er novembre 2020 et, surtout, celle présidentielle de décembre 2019.

En règle générale, la campagne s'anime et connaît ses premières décantations à l'entame de sa deuxième semaine.

Kamel Amarni